



برنامج عمل الأتحاد الدولي للخدمات العامة لفترة 2018 – 2022

يقدم برنامج عمل الأتحاد الدولي للخدمات العامة المَعنُون الأشخاص قبل الأرياح التوجيهات السياسيّة للفترة التي تفصل بين المؤتمرات. وقد تمّ إعداده بعد مشاورات مكثّفة مع النقابات المنتسبة، واعتمد بأغليّة ساحقة خلال مؤتمر الأتحاد الدولي للخدمات العامة العالميّ الثلاثين.

يوجّه برنامج العمل وقرارات أخرى وافق عليها المؤتمر وينصّ عليها المجلدان 2 و3، كافة التحرّكات العالميّة في كلّ مجالات عمل وسياسات الأتحاد الدولي للخدمات العامة، وذلك خلال فترة الخمس سنوات المقبلة. وعلى الرغم من كونه شاملاً، لا يقدّم توجيهات مفصلة إلى أقصى الحدود. ويمكن المجلس التنفيذي أن يحدّد المزيد من السياسات والأعمال التي تحترم صلاحيّات المؤتمر لمعالجة تفاصيل محدّدة تفرضها الظروف.

سيتمّ إعداد موجز يُوزّع على النقابات المنتسب في مطلع العام 2018، يشرح للموظّفين والأعضاء كيفيّة عمل الأتحاد الدولي للخدمات العامة وأولويّاته، مع التركيز على كيفيّة تأثير العمل الدوليّ على حياتهم اليوميّة.

تلخيص النقاط الأساسيّة

أعدّ برنامج العمل هذا على أساس أولويّات الأتحاد الدولي للخدمات العامة القائمة.

يعرض القسم الأوّل، المعنُون المَقْدَمَة، التهديدات العالميّة التي يواجهها الأتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة، تماماً كما الفرص المتاحة. ويذكرنا أنّه لا يمكن أبداً أن نفصل كفاحنا على النضالات الأوسع نطاقاً التي يقوم بها كافة العمّال، والنضال من أجل تحقيق الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والعدالة للجميع.

ثمّ يفصل التهديدات التي يتسبّب بها نفوذ الشركات، بالإضافة إلى تقاوم عدم المساواة والعنصريّة وكراهية الأجنبيّ، والمكانة الفريدة التي يحتلّها عمّال القطاع العام والنقابات في قلب الاضطرابات التي تضرب عالمنا اليوم. وتشدّد على أنّه يجب أن نتسلّح بالجرأة في رؤيتنا وأن نستعدّ للقيادة.

أمّا القسم الثاني، المعنُون التسلّح بالسلطة لإنشاء العالم الذي نرغب فيه، فيعرض أهميّة التسلّح بالسلطة من أجل إحداث التغيير. ويعتبر أنّ تنظيم العمّال، وتنامي النقابات والتسلّح بالسلطة أساسيّ لنجاحنا. ويبين كيف أنّ قوّة الأتحاد الدولي للخدمات العامة

تتبع من حجمه، ومن وحدته ومن نشاط نقاباته المنتسبة. وتتطوي كافة أقسام برنامج العمل على أعمال تنفّذها النقابات المنتسبة، وتلبية لطلبٍ رُفِع من المجلس التنفيذي خلال اجتماعه رقم 149 (المنعقد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

ويشدد القسم الثاني على ضرورة تحقيق الديمقراطية الداخلية وإشراك العمّال، وعلى ضرورة استقطاب كافة العاملين إلى الحركة النقابية، وعلى أهمية بناء التحالفات الواسعة التي تجمع مستخدمي الخدمات العامة، ونقابات القطاع الخاص وغيرهم من الحلفاء. ويبرز أهمية التحالف الواضحة، والطلبات الجريئة وتثقيف العمّال والتواصل الفعال والضغط الفاعل.

ومن جهته، يعرض القسم الثالث المعنون *الاحترام والكرامة للجميع*، التزامنا بتحقيق الاحترام والكرامة للجميع. ويشدد على أهمية الاعتراف بالظلم المُمارس على مرّ التاريخ، ووضع حدّ لكافة أشكال التمييز، واعتماد إجراءات محدّدة للقضاء على الظلم، وعلى أهمية انتقال السلطة في المجتمع. ويضمّ أقسامًا حول المهاجرين واللاجئين والعنصرية وكرهية الأجانب، والسكان الأصليين والعمّال ذوي الإعاقة. ويعترف بدور لجنة المرأة التابعة إلى الأتحاد الدولي للخدمات العامة، الرائد على مستوى دمج قضايا الجنسين، ولكنه يشدد على أهمية أن يلعب الرجل أيضًا دوره الأساسي في هذا المجال. كما يلتزم توسيع مشاركة العمّال الشباب في صنع القرار ويشدد على أهمية دورهم في تحركات الأتحاد.

ويعرض القسم الرابع المعنون *اقتصاد عالمي عادل*، فيعرض رؤية الأتحاد الدولي للخدمات العامة لاقتصاد عالمي بديل عادل. ويفصّل التحدّيات التي ترفعها عدم المساواة المتفاقمة، والتغيرات في سوق العمل، وتزايد نفوذ الشركات الفاضح، ودور المؤسسات المالية العالمية في الإبقاء على السياسات النيولبرالية وممارساتها. ويتناول هذا القسم العدالة الضريبية، والدين، والتجارة، والفساد، والتنمية المستدامة والتغيّر المناخي ومعاشات التقاعد والرقمنة.

أمّا القسم الخامس المعنون *النقابات والحقوق العمالية*، فيعرض الدور الأساسي الذي يلعبه الأتحاد الدولي للخدمات العامة في الدفاع عن الحقوق النقابية التي تتمتع بها نقاباته المنتسبة في مواجهة هجمات غير مسبوقه، لا سيّما على التفاوض الجماعي والحقّ بالإضراب على مستوى الخدمات العامة. كما يعرض كيف سنساهم في الدفاع عن هذه الحقوق وتوسيع نطاقها لضمان أنّ يتمكن العمّال من ممارسة هذا الحقّ من حقوق الإنسان ومن تحسين أجورهم وشروط عملهم.

ويشدد القسم السادس المعنون *مكافحة الخصخصة*، على التزام الأتحاد الدولي للخدمات العامة الخدمات العامة العالية الجودة ودورها في مساند الأكثر ضعفًا والمحتاجين في المجتمع. كما يعرض المنطق على مستوى حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي الذي يدفع إلى تحقيق الخدمات العالية الجودة، بالإضافة إلى المخاطر التي تتطوي عليها الخصخصة وكيفية مواجهتها.

ويفصّل أخيرًا القسم السابع، المعنون *دعم القطاعات*، أهمية دور القطاعات في الكفاح الذي يقوده الأتحاد الدولي للخدمات العامة. ويعرض كيف يمكن دمج المساواة، والقضايا المتداخلة بين القطاعات، والخصخصة والحقوق النقابية ضمن العمل القطاعي وإدارتها. ويبيّن كيف سندعم شبكاتنا القطاعية وننتظم للدفاع عن نقاباتنا المنتسبة وأعضائها. ويعرض أيضًا أعمالاً محدّدة خاصة بكلّ من قطاعات الأتحاد الدولي للخدمات العامة الخمسة.